جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية / اللغة العربية

المرحلة : ماجستير لغة عربية

المادة: دراسات لغوية قديمة

عنوان المحاضرة: التصحيح اللغوي

التدريسي : الأستاذ الدكتور قاسم خليل إبراهيم

التصحيح اللغوي

بدأَ ظهورُ الخطأِ اللغويّ في العربيةِ منذُ ظهورِ الإسلامِ وامتزاجِ العربِ بغيرِهِم من الشعوبِ، فانحرفت السليقةُ العربيّةُ عن الفصاحةِ، وتخلخلتِ التراكيبُ، واستُعملَ الكلمُ في غيرِ مواضعِهِ، قالَ أبو بكرٍ الزبيديّ: "**ولم تزلِ العربُ تنطقُ على سجيّتِها في صدرِ إسلامِها وما ضي جاهليّتِها، حتى أظهرَ اللهُ الإسلامُ على سائرِ الأديانِ فدخلَ الناسُ فيهِ أفواجاً، وأقبلوا إليهِ أرسالاً واجتمعت فيهِ الألسنةُ المتفرقةُ، واللغاتُ المختلفةُ، ففشا الفسادُ في اللغةِ العربيةِ واستبانَ منهُ في الإعرابِ الذي هو حليُّها، والموضّحُ لمعانيها**".

وقد وردت رواياتٌ كثيرةٌ في وقوعِ أخطاءٍ لغويّةٍ منذُ عهدِ عمرَ بنِ الخطّابِ، وما بعدَهُ، لكنَّ هذا لا ينفي وجودَ مخالفاتٍ لغويّةٍ في العصرِ الجاهليّ، إلا أنّ علماءَ العربيّةِ المتقدّمينَ وصفوا مثلَ ذلكَ الخروجِ بالشذوذِ ولم يصفوهُ بالخطأِ، لأنَّ المتكلمَ بهِ عربيٌّ فصيحٌ، فإن خالفَ الوجهَ المشهورَ فإنهُ يتكلمُ بلهجةِ قومِهِ.

وقد انحصرَ الخطأُ اللغويُّ في طبقةِ العامةِ أولَ الأمرِ، ثمَّ تسرّبَ إلى الخاصّةِ من العلماءِ والأدباءِ والخطباءِ والشعراءِ، وقد ذكرَهم الجاحظُ في البيانِ والتبيينِ في باب (منَ اللحّانينَ البلغاءِ) كخالدِ بنِ عبدِاللهِ القسري، وهُشيمِ بنِ دينارَ السّلَمي، وعبدِ الأعلى بنِ عبدِ الأعلى، وغيرِهم.

ثمَّ انتشرَ اللحنُ وفشا مع اتّساعِ رقعةِ الاختلاطِ بينِ الألسنِ، حتى صارَ السليمُ من الكلامِ نادراً، كما وصفَ القَلقشنديّ عصرَهُ قائلاً: "**إنَّ اللحنَ قد فشا في الناسِ والألسنةُ قد تغيّرت، حتى صارَ التكلّمُ بالإعرابِ عيباً، والنطقُ بالكلامِ الفصيحِ عيّاً**".

وفي خضمّ هذا الانحرافِ الخطيرِ قامَ رجالٌ خلّدهم التاريخُ بجمعِ أفصحِ الكلامِ وأنقاهُ، ثمَّ تأمّلوهُ، ووضعوا القواعدَ في وصفهِ فأثمرَ ذلكَ (النحوَ العربيَّ) الذي صارَ علماً متكاملاً. فكانَ من خلالِ هذا كلّهِ أن وجدت رقابةٌ صارمةٌ ترصدُ اللحنَ، وتحصي الخطأ، فتنبّهَ عليهِ لتنقيةِ العربيةِ منهُ، وتلكَ هيَ أولُ حركةِ تصحيحٍ لغويّ، والتي امتدّت إلى يومنا هذا.

وفي العصرِ الحديثِ جرت على يدِ المستشرقِ الألمانيّ توربيكه الذي حققَ كتابَ الحريري (درّةُ الغوّاصِ في أوهامِ الخواصّ) أوّلُ محاولةٍ لحصرِ هذا اللونِ من التراثِ التصحيحيّ، ثمَّ تبعَهُ الدكتور رمضان عبد التوّاب فيما جمعَهُ من قوائمَ منتقاةٍ قوامُها اثنانِ وخمسونَ كتاباً في هذهِ

التصحيحاتِ، منها قائمةُ توربيكه (١٨٧١)، وقائمة عيسى اسكندر المعلوف (١٩٣٤)، وقائمةُ عزِّ الدينِ التنوخيّ (١٩٣٦) مع استدراكات الدكتور صلاح الدين المنجد، وكوركيس عواد، وعبد القادر المغربي، وقائمة حسن حسني عبد الوهاب (١٩٥٣)، وقائمة حسين نصار (١٩٥٦)، وقائمةُ المستشرقِ الإيطالي ريزيتانو (١٩٥٦).

وقد فاتَ المؤلفَ بعضُ القوائمِ الأخرى مثلَ قائمةِ المستشرقِ الألماني فيلهم آلورد (١٨٩٤)، وقائمةِ مصطفى الشهابيّ (١٩٦٣)، وقائمةِ جورج كولان (١٩٦٥)، وقائمةِ عبد الحميد العلوجي (١٩٦٦)، وقائمة الدكتور عبد العزيز مطر (١٩٦٧)، وقائمة الدكتور ابراهيم السامرائي (١٩٦٧).

وأمّا ما حوتهُ كتبُ التراثِ من جهدٍ تصحيحيّ فقد شملَ العديدَ من الأعلامِ منهم:

- الكسائيُّ (ت١٨٩هـ) في (ما تلحن فيهِ العوامّ).
- ابنُ السّكّيت (ت٢٤٤هـ) في (إصلاحُ المنطقِ).
- ابنُ قتيبة (ت٢٧٦هـ) في (أدبُ الكاتبِ).
- ثعلب (ت٢٩١هـ) في (الفصيح).
- أبو بكر الزّبيدي (ت٣٧٩هـ) في (لحن العوام).
- أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) في (لحن الخاصة).
- ابن مكي الصقلي (ت٥٠١هـ) في (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان).
- الحريري (ت٥١٦هـ) في (درّةُ الغوّاص في أوهام الخواص).
- الجواليقي (ت٥٣٩هـ) في (التكملة فيما يلحن فيه العامة).
- ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) في (المدخل إلى تقويم اللسان).
- ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) في (تقويم اللسان).
- ابن خاتمةَ الأنصاري (ت٧٧٥هـ) في (إيراد اللآل من إنشاد الضوال).
- ابن الإمام (ت٨٢٧هـ) في (الجمانة في إزالة الرطانة)
- ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) في (التنبيه على غلط الجاهل والنبيه).
- ابن الحنبلي (ت٩٧١هـ) في (عقد الخلاص في نقد كلام الخواص).

وقد برزت بمقابلِ حركةِ تصحيحِ الخطأِ لدى العامةِ حركةٌ أخرى تنبّهُ على الألفاظِ العربيّةِ الفصيحةِ التي تدورُ في اللهجاتِ العاميةِ، كما في كتابِ (الردّ على الزّبيدي في لحنِ العامةِ) لابنِ هشامَ اللخميّ، وكتابِ (بحرِ العوامِ فيما أصابَ فيهِ العوامُّ) لابن الحنبلي، وما كتبهُ يوسفُ المغربيّ في كتابِهِ (دفعُ الإصرِ عن كلامِ أهلِ مِصر). وهكذا صارت حركةُ التصحيحِ مشتملةً على الأمرينِ معاً لتنقيةِ اللغةِ من اللحنِ، وبيانِ الفصيحِ ممّا يظنُّ الظانُّ أنّهُ خطأٌ.

رفضُ المنصوصِ

إنَّ التخطئةَ والتصويبَ للآثارِ اللغويّةِ القديمةِ كانت تعتمدُ على المستوياتِ اللغويةِ المختلفةِ، فكانَ أن وصلَ هذا المنهجُ للعصر الحديثِ، فقالَ بعضُ رجالِ اللغةِ برفضِ بعضِ المأثورِ إن كانَ فيهِ خروجٌ عنِ الأفصحِ، وكانَ هذا الرفضُ قائماً على محورٍ واحدٍ هوَ الاستعمالُ وكثرتُهُ، فما كانَ كثيرَ الاستعمالِ لا يُرَدُّ، وما خالفَهُ من القليل والنادرِ فلربّما خطّأوهُ رغمَ موافقتِهِ القياسَ، فقد قالَ اليازجيُّ مثلاً عن كلمةِ (النوادي): "**وهوَ معَ كونِهِ القياسَ غيرُ مستعملٍ وإنما يُقالُ في جمعِهِ الأنديةُ**". وهكذا سهُلَ عليهم رفضُ ما دونَ ذلكَ من المأثورِ الخارجِ عن القياسِ، وإن كان مرويّاً على لغةٍ من لغاتِ العربِ.

وهذا المنهجُ أدّى لإنكارِ الكثيرِ من الأوجهِ الجائزةِ في اللغةِ لقلةِ استعمالها، فقد أُنكِرَ على اليازجيّ استعمالُ الفعلِ (أهزلَ) مثلاً بزعمِ أنَّ الصوابَ (هَزَلَ)، وقولِهِ (خَلَدَ إلى الأمرِ) زعماً بأنَّ الصوابَ (أخلَدَ) بدعوى أنَّ (خَلَدَ) لغةٌ ضعيفةٌ. وذكرَ ابراهيم منذر أنَّ جمعَ (حاجة) على (حَوائِج) واجبُ الاجتنابِ لأنَّهُ شاذٌ نادرٌ.

بينما جاءَ في لسانِ العربِ في مادةِ (هزل): "**يقالُ هَزَلَ الفرسُ وهَزَلَهُ صاحبُهُ وأَهْزَلَهُ وهَزَّلَهُ**"، وقالَ في مادةِ (حوج): "**وجمعُ الحاجةِ حاجٌ وحاجاتٌ وحوائجُ على غير قياسٍ كأنهم جمعوا حائجةً، وكانَ الأصمعيُّ ينكرُهُ ويقولُ: هوَ مولَّدٌ. قالَ الجوهريُّ: وإنّما أنكرَهُ لخروجِهِ عنِ القياسِ وإلا فهوَ كثيرٌ في كلامِ العربِ**"، وقالَ في مادة (خلد): "**ويُقالُ خَلَدَ إلى الأرضِ، بغيرِ ألفٍ وهيَ قليلةٌ، الكسائيُّ: خلدَ وأَخلدَ وخَلَّدَ إلى الأرضِ وهيَ قليلةٌ**".

وقالَ الزَّجّاجُ: "**خلدَ إلى الأرضِ وأخلدَ: أي مالَ إليها ولزمَها**". وقالَ مثلَ ذلكَ ابنُ سيده، والفيّوميَ، ويكفي ورودُ القرآنِ بهذهِ اللغةِ لبيانِ فصاحتها: (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ) الأعراف ١٧٦.

لقد أنكرَ بعض الرافضينَ الكثيرَ من المسموعِ والمدوّنِ في المعاجمِ، فكيفَ بما غابَ عن المعاجمِ وهوَ فصيحٌ؟

إنَّ اعتمادَ القلةِ والكثرةِ معياراً للرفضِ أو القبولِ خطأٌ فاحشٌ، فالمعاجمُ نفسُها يستدركُ بعضها على بعضٍ، فقد حوى لسانُ العربِ ثمانينَ ألفَ مادةٍ تقريباً، وحوى تاجُ العروس مئةً وعشرينَ ألفَ مادةٍ، ثمَّ جاءت الفهارسُ اللغويّةُ التي صنعها محققو هذا العصرِ عقبَ ما نشروهُ من النصوصِ القديمةِ كالمفضّلياتِ للمفضّلِ الضبّي، وطبقاتِ فحولِ الشعراءِ لمحمد بنِ سلّامَ الجمحي، والبيانِ والتبيينِ للجاحظِ، وغيرها.

ولم يكتفِ المانعونَ برفضِ الضعيفِ والنادرِ من المأثورِ بل رفضوا أيضاً الغريبَ من اللغةِ، والذي لا خلافَ في أنّهُ من سليم كلامِ العربِ، ولا يقلُّ فصاحةً عن غيرِهِ من المشهور من الألفاظِ. ولقد غالى بعضُ المحدثينَ في تفضيلِ المفرداتِ الدخيلةِ أو المحدثةِ على اللفظِ العربي الغريبِ، واشترطوا أن تكونَ الكلمةُ المستعملةُ مأنوسةً فصيحةً، وإلا فالألفاظُ الأجنبيةُ خيرٌ من المهجورةِ عندَهم.

ولقد تنبّهَ المجمعُ اللغويُّ المصريُّ لهذا الخللِ فأصدرَ قراراً يحفظُ لهذا الجانبِ الواسعِ المسمى (بالغريبِ) فصاحتهُ فجاءَ نصُّ القرارِ على النحوِ الآتي: "**من الواجبِ أن يكونَ من المعاجمِ ما يتضمّنُ كلَّ كلماتِ اللغةِ، أمّا وصفُ بعضِ الألفاظِ بأنّها حوشيّةٌ فذلكَ اعتبارٌ بلاغيٌّ لا لغويٌّ، ولا يستبعِدُ اللفظَ من المعاجمِ بأنّهُ حوشيٌّ**".

ولقد سبقَ ابنُ جني في التمييزِ بينَ كثرةِ الاستعمالِ والقياسِ فقالَ: "**واعلم أنَّ الشيءَ إذا اطّردَ في الاستعمالِ وشذَّ عن القياسِ، فلا بدَّ من اتّباعِ السمعِ الواردِ بهِ فيهِ نفسهِ، لكنّهُ لا يُتخذُ أصلاً يُقاسُ عليهِ غيرُهُ، ألا ترى أنّكَ إذا سمعتَ: استحوذَ واستصوبَ أدّيتَهما بحالِهما، ولم تتجاوز ما وردَ بهِ السمعُ فيهما إلى غيرِهما، ألا تراكَ لا تقولُ في استقامَ استقومَ، ولا في استساغَ استسوغَ، ولا في استباعَ استبيعَ**".

لقد رُفضت نصوصٌ لغويّةٌ كثيرةٌ بدعوى أنَّ المرفوضَ ضعيفٌ بعيدٌ عن اللغةِ المأثورةِ مرةً، وبدعوى أنَّهُ شاذٌ خارجٌ عن القياسِ مرةً أخرى، كما قال أبو عمرو ابنُ العلاءِ: "**ما انتهى إليكم ممّا قالتِ العربُ إلا أقلّهُ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ**"، فكلمتهُ توضّحُ مقدارَ الإضرارِ بمتنِ العربيّةِ بمزاعمِ الضعفِ والشذوذِ والغرابةِ.

وفي كتابِ (حولَ الغلطِ والفصيحِ) لأحمد أبي الخضر منسي، عملَ فيهِ على ركنينِ: أمّا الأول فسماهُ (الخطأُ والصوابُ) أنكرَ فيهِ الأوجهَ الأخرى، واللغاتِ الجائزةَ، ككلمةِ (أعزب) و(عازب)، و(دعاية)، و(النوادي). وأمّا الثاني فسمّاهُ (المُخَطَّأُ الصحيحُ) اعتمدَ فيهِ الوجهَ الآخرَ، واللغةَ الجائزةَ، فلم يقبل من خطّأَ كلمةَ (تلامذة)، و(قُدامى)، و(عشرونَ ونيّف)، فكأنّهُ انتهجَ منهجينِ مختلفينِ يناقضُ أحدهما الآخرَ.

وعلى الرغمِ من هذهِ الثغراتِ في منهجِ الرافضينَ، إلا أنّهم قطعوا بتخطئةِ كتابِ العصر وشعرائهِ على طريقةِ القطعِ الواثقِ، ثمَّ انتقلوا لموقعٍ أخطرَ حينَ عمّموا أحكامهم لتشمل لغةَ المتقدّمينَ والمتأخرينَ، كما حصلَ حينَ كتبَ ابراهيم اليازجي مبحثاً سمّاهُ (أغلاطُ العربِ) خطّأَ فيهِ العربَ الفصحاءَ في عصورِ الاستشهادِ ممن كانوا الحجّةَ الموثقةَ عندَ الأئمةِ الأوائلِ، كامرئ القيس وعنترةَ والأعشى والعجّاجِ وعمرَ ابنِ أبي ربيعةَ وغيرهم.

وقد غلّطَ اليازجي مثلاً الحارثَ بنَ حلزةَ اليشكريّ لأنّهُ أنّثَ كلمةَ (ضوضاء) وكان عليهِ أن يُذكّرَها فقالَ: "**على أنَّ مثلَ هذا الوهمِ قد جاءَ حتى في كلامِ بعضِ الجاهلينَ، لأنّهُ من المواضعِ التي تلتبسُ على غيرِ اللغويّ، قالَ الحارثُ بنُ حلزةَ:**

أَجمَعُوا أَمرَهُم بلَيلٍ فما أصبحُوا أصبحَتْ لَهُم ضَوضَاءُ"

والحقيقةُ أنهُ ليسَ لأحدٍ أن يخطّئ الأعرابَ أهلَ اللغةِ سواءً بما يجري على القواعدِ والمقاييسِ أم بما لا يجري عليها لأنهم يتكلّمونَ على السليقةِ، فما كان في نطقهم قياساً فذلك خيرٌ، وما خالفه فلا يُخطّأون فيهِ.

لكنَّ بعضَ الرافضينَ لم يصل حدَّ تخطئةِ القدامى، واكتفى بنسبةِ الخطأ للمولّدينَ من بعدِ عصرِ الاحتجاجِ كما فعلَ الرصافي في ردِّ كلمةِ (تدفين) بمعنى (دفن) ثمَّ وجدَ أنَّ المتنبي يستعملها

فقالَ: "إن كانَ المتنبي ممن تؤخذُ عنهُ اللغةُ فالتدفينُ من كلامِ العربِ". فهوَ إذن يتوقّفُ بنسبةِ الخطأِ إلى حدِّ عصر الاحتجاجِ ولا يتجاوزهُ.

فهذا منهجُ الآخذينَ بالفصيحِ الرافضينَ لما سواهُ مما اعتقدوهُ ضعيفاً أو نادراً، بناءً على ما بانَ لهم من كثرةٍ أو قلةِ الاستعمالِ. لكنَّ تطبيقَ المنهجِ أظهرَ مخالفاتٍ واضحةٍ، فصارَ التخطيءُ والتصويبُ بحاجةٍ إلى تعديلٍ وتصحيحٍ.

***